

نظام أل. م . د في الجامعة الجزائرية - رؤية تحليلية -

د.براهيمي طارق جامعة زيان عاشور الجلفة

د.شرفي عامر جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص:

أصبح الاستثمار في مجال المعرفة من أهم مجالات الاستثمار رأس المال في عصر العولمة، وبات يقاس التقدم من خلال تملك العلم والفكر والقدرة على إنتاج المعرفة ليكون التعليم الجامعي السلعة التي توظف لإنتاج المعرفة، بل إن أهم سمات المؤسسات الجامعية في المستقبل هو التركيز على ارتباطها بالمجتمع ومواءمة مخرجاتها بأبعادها النوعية والكمية مع المتطلبات التنموية الشاملة والمستدامة.

وعليه يظهر الدور الازدواجي المعرفي والوظيفي للجامعة الذي يمكن تحقيقه من خلال تجويد التعليم واقتصادياته ومواءمته على الفرد والمؤسسة والمجتمع، وكذا توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم لتشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام.

ولتفعيل الدور الازدواجي للجامعة الجزائرية فلقد حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع لفترة 2004-2013 والمتضمن إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي بدايته وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات الثلاثة أطوار تكوينية : ليسانس . ماستر . دكتوراه نظام L.M.D .

على الرغم من الجهود المبذولة لتجسيد نظام L.M.D في الجامعة الجزائرية من خلال سن القوانين وتفعيل الندوات والملتقيات إلا أنها تصدم ببعض التحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأن مسؤولية الإصلاح لا تقع على كاهل هذه المؤسسة التعليمية فحسب وإنما بدرجة موازية على القطاع الاجتماعي الاقتصادي، وهو أمر يستدعي إعادة قراءة للمحيط الذي توجد فيه الجامعة الجزائرية ومدى أهليته للتعاون معها ولتفعيل دورها الوظيفي والمعرفي الذي وجدت من أجله.

مقدمة:

إن قدرة المجتمعات على انجاز المهام التنموية التي تطمح إليها ترتبط بمجموعة من السياسات والبرامج التي تضعها وتنفذها ، ويعتبر التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة الحجر الأساسي الذي تعتمد عليه إعداد رأس المال البشري وفي تكوينه وحشد قدراته وتلبية الاحتياجات التنموية الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه فإن إصلاح المنظومة التعليمية أصبحت جوهر العملية التنموية الشاملة ومسعى كل من الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وقد انعكس اهتمام الجزائر بعملية إصلاح التعليم من خلال إعادة النظر في المنظومة التعليمية ككل بما فيها التعليم الجامعي، فعمدت إلى تبني نظام ل م د كضرورة حتمية للدخول إلى مجتمع المعرفة وكذا لتفعيل دور الجامعة باعتبارها المنتج الأول لرأس المال البشري المنتج للمعرفة .

VIII. علاقة الجامعة بمجتمع المعرفة:

لا تختلف هذه العلاقة عن علاقة الإنسان بالتنمية ومجتمع المعرفة، ويمكن القول عنها أنها علاقة تأثير وتأثر فبينما تستفيد الجامعة من مستوجبات مجتمع المعرفة ومن الثروة المعلوماتية، تستطيع الجامعة أيضا إذا ما عملت على ترشيد إمكانياتها المادية والبشرية وكانت قادرة على تكوين أفراد منتجين للمعرفة وعملت على توظيف المعايير العالمية للعمل الجماعي أن تسير نحو مجتمع التعلم الفاعل " الذي يجعل من خريج التعليم الجامعي قادرا على المشاركة في إنتاج المعارف وفي العمل على التجاوب مع متطلبات مجتمع المعرفة¹ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

IX. دور الجامعة في ظل مجتمعات المعرفة:

- التحسيد الفعلي للتعليم الذاتي: والذي يمكن للفرد من التعلم في كل الأوقات وطوال العمر خارج المدرسة أو داخلها وهو يعرف أيضا بالتعليم المستمر ويعرف على انه نشاط التعليم الذاتي يقوم به الفرد مدفوعا برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته مستجيبا لموله واهتمامه بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها.

ففي دراسة حديثة لـ OCDE وجد ان حوالي 40 % من العمال يتابعون تدريبات في مجرى السنة في كل من الدينمارك والسويد وفنلندا وسويسرا في المقابل فإن اقل من 10 % وجدت على مستوى بلدان جنوب أوروبا. على الرغم من تفاوت النسب² إلا أنها تبين بأن هناك توجه عالمي نحو التعليم مدى الحياة.

ثم إن التربية المستمرة" ليست جديدة على الفلسفة التربوية والنظم التعليمية التي تخص الثقافة العربية الإسلامية، وتمثل هذه التوجهات والمنطلقات التي تحث على طلب العلم المهد على اللحد وطلب العلم ولو كان في الصين³.

- التأكيد على الهوية وتعبئة الإبداع الخاص، وتمييز ملامح الفكر والثقافة.
- التطوير المؤسسي المستمر لمنظومة الجامعات في ضوء المشاركة والإبداع في المفهوم والمضمون وتفعيل التقنيات الحديثة للتكنولوجيا والتسيير.
- التغيير في أساليب التقييم على مستوى مختلف الهيئات الإدارية والتعليمية ليظهر التقييم الذاتي الذي يؤكد على أهمية الفرد كإنسان مسؤول يستطيع بفكره أن يقدر مستوى عطائه وعطاء غيره من خلال تقييم الأقران.
- دمج الثقافات الفئات الفرعية في المجتمع لتشارك في تناسق هذا الأخير والإبداع فيه ودعم ميزاته التنافسية.

X. التحديات التي تواجه الجامعة للدخول إلى مجتمع المعرفة:

تواجه الجامعة مجموعة من التحديات لكي تنظم إلى ترسانة مجتمع المعرفة وتصبح هي وموردها البشري المحرك الأساسي له وسوف نشير إليها كما يلي:

● حتمية تطوير نظام التعليم من خلال توفير فرص متكافئة في التعليم الجامعي لكل مواطن، وكذا تدريب أعداد هائلة من هيئات التدريس، وأيضاً ضرورة تطوير المناهج والبرامج وتوفير استخدام التكنولوجيا في المؤسسات الجامعية ، ولن يتأتى من فراغ فهو بحاجة لنفقات كثيرة حيث يقدر نفقات التعليم في و.م.أ ب: " 17778 أورو لكل طالب وفي أوربا ب 7724 أورو لكل طالب"⁴ وعلى الرغم من هذه النفقات إلا أن المربين يتدمرون من هذه الأرقام ويعتبرونها من المعوقات الأساسية في مجتمع المعرفة ولكن تواجه المؤسسات الجامعية في الوطن العربي والجزائر خاصة نقص التمويل المادي وقلة الخبرة المعرفية في هذا المجال.

● عدم الاتساق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، لأن هذا الأخير في تغير مستمر فقد تظهر وظائف جديدة وقد تتوسع أخرى أو تختفي.

● ضعف المشاركة المجتمعية وعدم وضوح أثرها في صنع القرار في إدارة العملية التعليمية والرقابة عليها.

● ضعف ارتباط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأهداف التنمية.

● عدم توافق العديد من التشريعات الحالية لسياسات التطوير للأنماط التعليمية المستحدثة.

● اعتماد الجامعة على التمويل الحكومي دون البحث عن مصادر تمويلية أخرى.

إن تحليل حاجة الجامعة وأهميتها بالنسبة لمجتمع المعرفة كان بهدف تبيان الوسط الشمولي الذي ينتظر الجامعة الجزائرية لكون هذه الأخيرة تعرف في السنوات الأخيرة إصلاحات جذرية للدخول وسط هذا العالم الدائم التغير.

XI. تطور التعليم الجامعي في الجزائر:

انطلق القطاع الجامعي بالجزائر بعد الاستقلال بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي مع نظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري ، لهذا كانت المرحلة الأولى بالتفكير في توسيع المؤسسات الجامعية والبدء ببناء جامعة قسنطينة وباب الزوار⁵

ويمكن تلمس مسار الجزائر على مستوى التعليم العالي من خلال مقتضيات مخطط الرباعي الأول والثاني على مدى فترتي 1969 إلى غاية 1973 و ثم من 1974 إلى سنة 1977 مع تحديد الآفاق البعيدة التي تترأى إلى سنة 1985 وكلها تهدف في مجملها إلى :

❖ أولوية ادماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة.

❖ جزأة المناهج والمكونين.

❖ ديمقراطية التعليم وتعريبه.

❖ خيار التوجه العلمي والتكنولوجي

❖ تكوين الإطارات المتشعبة بالشخصية الوطنية والواعية بالانشغالات الكبرى للبلاد والمصرة على العمل بإخلاص وتفاني في إطار المجهود الوطني للخروج من دائرة التخلف والتبعية"⁶.

ومع مطلع الثمانينات عريت مختلف التخصصات في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية، وقد تميزت المرحلة الممتدة من 1984 إلى غاية سنة 1990 ب : ظهور الخريطة الجامعية المنظمة للقطاع بغية التحكم في التوافد الطلابي وعقلنة توزيعه في إطار توحيد المنظومة الجامعية.

تعزيز ديمقراطية التعليم العالي من خلال إنشاء مراكز الجامعية المختلفة ولا سيما داخل الوطن، مع ظهور جامعة التكوين المتواصل.

لكن في مرحلة 1990 إلى 1997 عرفت الجامعة الجزائرية إشكاليات مالية وهيكلية إلى جانب نقص الخبرة وقد تأزمت هذه الأوضاع نتيجة لتراكمات الفترة السابقة وزيادة الضغوط والمطالب الاجتماعية والاقتصادية الجديدة مما سمح بظهور عدم الاستقرار في جانب التسيير وسياسات المؤسسات جعل من الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحويلات العميقة التي عرفتتها بلادنا على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية.

نتج عن هذا الوضع عدة اختلالات أظهر " عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفاعلية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطور غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات وتلك التي نجمت عن عولمة الاقتصاد وعن بزوغ مجتمع المعلومات وبروز مهن جديدة فضلا عن التحديات المتمثلة في عولمة منظومات التعليم الجامعي"⁷.

XII. اختلالات النظام الكلاسيكي للتعليم الجامعي بالجزائر:

يمكن تبين هذه الاختلالات من خلال ملف إصلاح التعليم العالي بالجزائر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ جانفي 2004⁸، إن النظام الكلاسيكي كان يعاني من عدة مشاكل نكرها:

- في مجال الاستقبال والتوجيه وانتقال الطلبة:

يعتمد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي عرفت محدوديته وتسببت في خيبة الأمل وأدت إلى الانسداد تجسد في النسبة العالية للراسبين وإقامة مطولة للطلبة.

-نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة أفرز سلبيات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه التي تنتهي عادة بالرسوب.

-نظام تقييم أثقل ، وتأخر التحقيق الفعلي للبرامج التعليمية.

-توفير تكوين في السنوات الأولى من الجامعة لا يتناسب ومختلف شعب البكالوريا"⁹.

- في مجال هيكلية التعليم وتسييره:

تميز النظام الكلاسيكي بـ:

-هيكلية أحادية النمط.

-مسارات تكوين مغلقة لا توفر المعابر.

- سير غير عقلائي للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي الثقيل ودورات الامتحانات المضاعفة والمطولة التي تعيق الطالب على العمل الفردي وتقلص ساعات التدريس بسبب هذه الأوقات الضائعة.

- في مجال الشهادات والتأطير والتأهيل المهني:

- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج وعن تسري معتبر لهجرة الأساتذة والباحثين.

- تكوين قصير المدى غير جذاب وغير مرغوب به؛ كونه لم يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها ، فقد بلغت نسبة الطلبة المتوجهين للمدى القصير بـ 10% ما بين سنة 2001 و 2005¹⁰ .

- لم تسمح التكوينات الأحادية الاختصاص الحصول على ثقافة عامة وتكوين متنوع تساعد الطالب على إحداث تفتح فكري وقابلية للتكيف مع الظروف المهنية المستجدة.

XIII. الإصلاح الجامعي بالجزائر : نظام LMD

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 30 أبريل 2002 حددت وزارة التعليم والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 ، وتتضمن هذه الاستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق ذات ثلاث أطوار تكوينية¹¹ . ليسانس . ماستر . دكتوراه هو نظام مستوحى من النظام الأوروبي الذي تم إقراره ببولوني "BOULOGNE" في 19 جوان 1999 وقد تم إمضاء هذا البيان من قبل 30 بلد لتعميم هذا النظام في كافة هذه البلدان في حدود 2010¹² .

يسمح هذا النظام بتمكين الطلبة من الحركية وتثمين مكاسبهم أينما حلوا مع إمكانية تعديل التكوين الجامعي تدريجيا إن لزم الأمر عبر المعابر والمسارات سواء للشغل أو للتكوين، مع توحيد المنظومة الجامعية والشهادات وإعطاء الحد الأقصى من الشفافية، اعتماد نظام الأرصدة ونظام المصاحبة البيداغوجية ، والتركيز على التشغيلية بالإضافة إلى إرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات والطلبة.

وكان الإصلاح يهدف إلى :

- المواءمة بين متطلبات شرعية ديمقراطية الالتحاق بالتعليم الجامعي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
 - إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مدلولاتهما.
 - إرساء أسس الحوكمة الراشدة للمؤسسات على المشاركة والتشاور.
 - إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
 - تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية¹³.
- انطلاقا من هذه التدايعات عمل " القائمين على تسيير التعليم العالي في الجزائر على تطبيق نظام LMD بشكل تدريجي فكان أول تطبيق له مع الدخول الاجتماعي عام 2004 – 2005¹⁴ ".
- يبدو واضحا أن هذه الإصلاحات كانت ترمي لتحقيق الدور الوظيفي للجامعة مع إحداث نوع من التزاوج مع دورها المعرفي أي " خلق علاقة ترابطية توافقية بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وبهذا تكون المهمة الرئيسية للجامعة هي جعل الجامعة في خدمة المحيط الاجتماعي"¹⁵.
- كما سيسمح هذا الإصلاح بتحقيق الميزة التنافسية من خلال استقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماته، وتعمل على إنشاء فضاء لجامعي إقليمي ودولي ومغربي وأورومتوسطي تسهل من حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.
- إن هذا التصور المستقبلي لتفعيل الدور الوظيفي للجامعة الجزائرية سوف ينعكس تطبيقه على بعض الصعوبات التقنية تزيد من حدة مقاومته.

XIV. تناقضات الإصلاح الجامعي LMD في الجزائر:

- غياب النصوص القانونية المنظمة لهذا الإصلاح:

على الرغم من الإصلاح قد كانت بدايته التطبيقية عام 2004 – 2005 إلا أن النصوص القانونية المنظمة لها قد بدأت تظهر على الساحة إلا سنة 2008 والتي تجسدت في المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت

سنة 2008 حول نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر والدكتوراه، ثم المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 3 يناير سنة 2009 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها.

- عدم تشريك الأطراف المعنية مباشرة بالإصلاح:

عدم استشارة وإشراك الأطراف المعنية من خلال الهياكل الممثلة لها مثل المجالس العلمية والنقابات واتحادات الطلبة ، باستثناء بعض الاجتماعات الإخبارية ذات الصبغة الإعلامية التحسيسية.

- الارتجال والتسرع

لقد سبق وأن بينا بداية انطلاق الإصلاح وهي فترة لا يستهان بها تتطلب الإعداد المتأني ولا تقبل التسرع ودليله هو التأخر التشريعي في هذا الجانب وغياب السياسات التنظيمية في مختلف الجامعات التي تبنت هذا الإصلاح. بالإضافة إلى إن إعداد مشاريع البرامج ودراساتها يحتاج لوقت طويل فحين نجد أن قصر المدة الممنوحة لإعدادها تدفع القائمين على الإعداد إلى استنساخها من المنظومة الأوروبية وخاصة الفرنسية أمام غياب فلسفة محلية واضحة ونصوص تضبط التوجهات وهذا ما سمح بظهور بعض الشهادات والمسارات والتخصصات التي قد لا علاقة بها بالمجتمع الجزائري على الرغم من هذا الإصلاح جاء من أجل إشراك الجامعة في التنمية الشاملة. إن إدعاء أن نظام LMD يسمح بحرية الطالب من جامعة لأخرى يجد في الغالب حواجز كثيرة نظرا لاختلاف أسلوب التقييم وأساليب التنظيم والتسيير.

- عدم تقييم التجربة السابقة أو الاستفادة من تجارب الآخرين:

لقد تم تبني هذا الإصلاح كضرورة حتمية ولكن هذا لا يعفيانا من الوقوف على سلبيات هذا التوجه ومحاولة البحث عن حلول لها والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا وكذا من تجارب بعض الجامعات الجزائرية وأقسامها التي انطلقت في تطبيق هذا النظام منذ 2004-2005 على أن يتم تدعيم إيجابيات هذا النظام.

- إفراغ هذا النظام من روحه الأصلية:

لقد كان الهدف من الإصلاح هو ربط الجامعة الجزائرية بمحيطها وإعادة الاعتبار للشهادات الممنوحة لتجد لها مكان في سوق العمل إلا أن المتفحص لمحتوى هذا الإصلاح والمتمعن في تطبيقه يجد أن الكثير من التخصصات التي لا علاقة بها بالمجتمع الجزائري ، كما يمكن لها أن تزيد من تبعية الجامعة الجزائرية للدول الأجنبية لأن هذه العملية التصحيحية هي عملية استنساخ.

- التدخل المتزايد للسلطة المركزية.

ولاسيما في تشكيل الهيكل الإداري والاستشارية كالمجالس العلمية وغيرها ، وإن كانت الغاية منها هي ضبط العملية التسييرية إلا أنها تطرح الكثير من الإشكاليات البروقراطية .

- نقص التجهيزات والتنظيم:

على الرغم من أن البعض يرى بأن نظام LMD سوف " يخفف من الحمل المتعلق بالوسائل المادية والبشرية التي كانت تحتاج في السابق لمدة طويلة مقدرة بـ 4 سنوات من التكوين للتحويل إلى 3 سنوات فقط " ¹⁶ ، إلا أن برامجه تحتاج لتجهيزات تتعلق بالمخابر والحواسيب والانترنت والتجهيزات البيداغوجية بالإضافة إلى الإمكانيات البشرية والمالية ولكن الجامعة الجزائرية تعاني من تأخر كبير في هذا الجانب مرده إلى الإرث الثقيل الذي خلفه لها النظام القديم زد على ذلك الاعتماد على التمويل الحكومي فقط، مع ارتفاع مؤشرات الفساد التي أخذت تنخر هيكل هذا القطاع.

- عدم تعاون القطاع الاقتصادي مع تغيرات الجامعة:

الأکید أن هذا الإصلاح يحتاج إلى قطاع اقتصادي قوي لضمان المناخ المناسب لتربصات الطلبة وتقديم المساعدة للجامعات لنقل تجارب هذا القطاع لها فيما يتعلق بأسلوب الإدارة والتسيير وكذا تقديم تحليل دقيق لاحتياجاته من الوظائف، كما يمكن أن يتدخل كمولد لمشاريع الجامعة المعرفية والبحثية.

بالإضافة إلى تلك التناقضات نجد أن الإصلاح لم يظهر بعد في بعض التخصصات وبعض المدارس العليا المتخصصة مثل الدراسات الطبية والصيدلانية ، مما يجعل هذه التخصصات مستبعدة عن المشاكل التي تتعلق بجمود حركية الطلاب وتثمين مكتسباتها وعملية التشغيل في الداخل والخارج. وهي تؤكد من جهة أخرى أن المسألة ترتبط المحيط أكثر من ارتباطها التخصصات التي توفرها الجامعة.

الختامة:

إن إصلاح التعليم العالي أمر حتمي لمواكبة التطورات العالمية إلا أن الجزائر كعادتها تلجأ إلى هذه الإصلاحات دون دراسة مسبقة رصينة بل تعتمد في الغالب على التسرع والارتجال.

إذا اعتبرنا أن هذا التوجه هو أمر حتمي لا مناص منه فينبغي توفير كل الوسائل الكفيلة بإنجاحه سواء كانت مادية أو بشرية على أن يتم تدعيم المسار اللغوي للطلاب الجزائري منذ المرحلة الثانوية مما يسهل على الطالب مواصلة

دراسته دون تعثر، كما يتم اختيار مسالك وتخصصات تتوافق مع بيئتنا الاجتماعية لا أن تكون عملية استنساخ لمشاريع أجنبية غريبة عنا، على أن يتم تعزيز العملية الإعلامية والإرشادية في المرحلة الثانوية والجامعية. إن الجامعة ومحيطها الداخلي غير قادرة لوحدها لمواجهة تحديات هذا الإصلاح بل أن مؤسسات القطاع العام والخاص وكذا القطاع المدني يمكن أن يكون لها الدور التكميلي لوظائف الجامعة. فنحن عندما نتحدث عن شهادات مهنية فلا نعي التكوين داخل القاعات الجامعية فقط بل تتطلب هذه الشهادات فترات تكوينية داخل مؤسسات اقتصادية ، لكن يبقى الإشكال المطروح هل أن القطاع الاقتصادي سواء كان العام أو الخاص قادر على مساعدة الجامعة لإنجاح مشروعها الإصلاحي.

الهوامش:

1- أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل عالم الكتب، القاهرة، 2005. ط 1. ص 48.

2-- Martine Carré Tallon. **autre L'economie mondiale 2008 La Découverte**. Paris .2007. P33

3- منذر واصف المصري: العولمة وتنمية الموارد البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي . ط 1. 2004. ص 162.

4- Martine Carré- Tallon et autre : Opcit P 33. P34.

5- المجلس الأعلى للتربية ، وزارة التربية الوطنية ، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، مشروع تمهيدي، الجزائر، 1997 ، ص 7 .

6- المرجع نفسه، ص 9.

7 - "إصلاح التعليم العالي جوان 2007". ص 5 / الموقع على الانترنت

http://www.umbb.dz/index_fichiers/reforme_LN.pdf.

8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي بالجزائر، جانفي 2004 ، ص 4 ، ص 5.

9- نورية صبار ،مدخل إلى علوم التربية ، الإرسال الثاني،الصادر عن المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بوهران دائرة التكوين المتواصل، الجزائر ، نوفمبر 2005 ، ص 159.

10-Mustapha Haddab ; « évolution Morphologique et institutionnelle de l'enseignement supérieur en Algérie –Ses effets sur la qualité des formations et sur les stratégies des étudiants » **L'enseignement supérieur dans La mondialisation libérale**, Une comparaison internationale, institut de recherche sur le Maghreb contemporain. Tunis . 2007 .p54

11-"إصلاح التعليم العالي جوان 2007". مرجع سبق ذكره : ص 7 .

12- Marie-Françoise FAVE-BONNET : **Du Processus de Bologne au LMD :**

analyse de la « traduction » française de « quality assurance ».

http://www.hal.archive_ouvertes.fr/doss/00/90/83.pdf/FAVE-BONNET_RESUP2007.pdf.

13-"إصلاح التعليم العالي جوان 2007". مرجع سبق ذكره: ص 7 .

14-Mustapha Haddab ; Opcit.p58.

15- بن عيسى علال " الجامعة الجزائرية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الوطنية والدولية" مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عدد3 جوان 2008 منشورات جامعة20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ص 115.

16-Mustapha Haddab ; Opcit.p59.